صلاحيات الحكم المحلي في المملكة المتحدة

Powers of Local Government in the United Kingdom

م . م مصطفى ياسين طه

جامعة النهرين – كلية العلوم السياسية

Asst. Lect. Mustafa Yassin Taha

Mustafa.Yassin@nahrainuniv.edu.iq

الملخص

تُعَدُّ المملكة المتحدة من الدول التي تمتلك نظام حكم محلي متطور، يعكس تقاليد ديمقراطية راسخة، ومتجذرة، في تاريخها السياسي. يقوم هذا النظام على مبدأ اللامركزية الإدارية، والسياسية، ويمنح السلطات المحلية دورًا مهمًا في إدارة الشؤون اليومية للمواطنين، ضمن إطار قانوني، ومؤسساتي، منظَّم. يهدف هذا البحث إلى دراسة النظام الإداري، والسياسي، المحلي في المملكة المتحدة، عن طريق تحليل البنية القانونية، التي تحكم العلاقة بين الحكومة المركزية، والسلطات المحلية، مثل المجالس البلدية، ومجالس المقاطعات، فضلًا عن تقييم مدى فعَّالية هذا النظام، في تعزيز المشاركة الشعبية، وتقديم الخدمات العامة بكفاءة. كما يتناول البحث الأطر الدستورية، والتنظيمية، التي تحدد صلاحيات كل مستوى من مستويات الحكم، والتطورات التي طرأت عليها خلال العقود الماضية. ويولي البحث اهتمامًا خاصًا بالتحديات التي تواجه هذا النظام، لاسيَّما في ظلّ التغيرات السياسية، مثل البريكست، والتحديات الاقتصادية، والاجتماعية، التي تؤثر في تمويل السلطات المحلية، واستقلاليتها في اتخاذ القرار.

الكلمات المفتاحية: الحكم المحلي, المؤسسة التنفيذية, المؤسسة التشريعية, المؤسسة القضائية, الابرشيات.

Abstract

The United Kingdom is considered one of the countries that possess a highly developed local governance system, reflecting deep-rooted democratic traditions in its political history. This system is based on the principle of administrative and political decentralization, granting local authorities a significant role in managing the daily affairs of citizens within a well-structured legal and institutional framework. This research aims to study the local administrative and political system in the United Kingdom by analyzing the legal structure governing the relationship between the central government and local authorities, such as municipal and county councils, in addition to assessing the effectiveness of this system in enhancing public participation and delivering public services efficiently. The research also addresses the constitutional and regulatory frameworks that define the powers of each level of governance, and the developments they have undergone over recent decades. The study particularly focuses on the challenges this system facing, especially in light of political changes such as Brexit, and the economic and social challenges impacting the funding and independence of local authorities.

Keywords: Local Government, Executive, Legislature, Judiciary, Parishes.

المقدمة

تُعَدُّ تجربة الحكم المحلي في المملكة المتحدة، واحدة من أكثر التجارب نضجًا، وتطورًا، في السياق الأوروبي، لما تميزت به من مسار تاريخي طويل، وتشكلٍ مؤسساتي يعكس التفاعل بين المركز، والأقاليم، عبر قرون من التراكمات السياسية، والإدارية، لقد تشكلت صلاحيات الحكم المحلي في هذا البلد، ضمن بنية معقدة، تتداخل فيها أبعاد قانونية، ودستورية، مع ضرورات التنمية المحلية، ومتطلبات المشاركة الشعبية، مما أفرز نموذجًا ديناميًا يتفاعل باستمرار مع التغيرات الداخلية، والخارجية. وفي ظلّ تعدد الأقاليم البريطانية، وتباين توجهاتها، برزت الحاجة إلى إعادة تعريف العلاقة بين الدولة المركزية، والوحدات المحلية، ليس فقط عن طريق نقل الصلاحيات، بل عبر صياغة أنماط حكم محلي، تراعي الخصوصيات الإقليمية من جهة، وتُبقي على وحدة الدولة من جهة أخرى. هذا التنوع في توزيع الصلاحيات، وتفاوت درجات اللامركزية بين إنجلترا، واسكتلندا، وويلز، وإيرلندا الشمالية، يعكس مرونة هذا النظام، وقدرته على التكيّف مع التحديات، وإنَّ القراءة المتأنية لهذا الإطار، تظهر كيف أصبح الحكم المحلي في المملكة المتحدة، أداة فاعلة في تحسين الإدارة العامة، وضمان الشفافية، وتوسيع نطاق المشاركة المجتمعية في صنع القرار، كما أنَّ التحولات التي شهدتها الدولة في العقود الأخيرة، لاسيَّما ما بعد البريكست، قد دفعت نحو إعادة تقييم الصلاحيات الممنوحة محليًا، وطرحت تساؤلات جوهرية حول مستقبل العلاقة بين المركز، والأقاليم، ومدى استجابة النظام الحالي لطموحات السكان المحليين، في الحكم الذاتي الفعّال.

أهمية البحث

تنطلق أهمية البحث، من أنَّ دراسة تجربة المملكة المتحدة المتقدمة في الحكم المحلي، يوفر نموذجًا عمليًا يمكن الاستفادة منه، لتطوير الإدارة المحلية في العالم العربي، لاسيَّما في ظل السعي نحو تعزيز اللامركزية، وتحقيق مبادئ الحكم الرشيد، وتحسين فعَّالية تقديم الخدمات للمجتمعات المحلية.

إشكالية البحث

يتمحور البحث حول إشكالية مفادها: «الإطار القانوني، والتنظيمي، الذي ينظم نظام الحكم المحلي في المملكة المتحدة، ودوره في تحقيق التنمية المحلية، والديمقراطية التشاركية»، إذ يُعَدُّ نظام الحكم المحلي في المملكة المتحدة، نموذجًا متطورًا يعكس تاريخًا طويلًا من التطورات السياسية، والإدارية. وبالنظر إلى أهمية هذا النظام في توزيع الصلاحيات بين الحكومة المركزية، والوحدات المحلية، تبرز التساؤلات الآتية:

- ما طبيعة الإطار القانوني، والتنظيمي، الذي يحكم علاقة الحكومة المركزية بالسلطات المحلية في المملكة المتحدة؟
- كيف يُسهم هذا النظام في تعزيز التنمية المحلية، وتحقيق الديمقراطية التشاركية، على المستوى المحلي؟

- ما أبرز التحديات التي تواجه نظام الحكم المحلي في المملكة المتحدة، في ظل المتغيرات السياسية، والاجتماعية، والاقتصادية، الحديثة؟

فرضية البحث

يفترض البحث أنَّ الإطار القانوني، والتنظيمي، لصلاحيات الحكم المحلي في المملكة المتحدة، يُسهم إسهامًا فعّالًا في تعزيز التنمية المحلية، والديمقراطية التشاركية، مع وجود تحديات سياسية، واقتصادية، واجتماعية، معاصرة، تؤثر في كفاءة هذا النظام، وقدرته على تحقيق أهدافه بشكل مستدام.

منهجية البحث

اعتمد البحث على المنهج التحليلي، والوصف المقارن، بغية دراسة النصوص القانونية، والتنظيمية، التي تحكم نظام الحكم المحلي في المملكة المتحدة، وتحليل العلاقة بين الحكومة المركزية، والسلطات المحلية. كما استُخدم المنهج المقارن لمقارنة بعض الجوانب، مع نظم محلية في دول أخرى، بهدف استنتاج نقاط القوة، والضعف، وفهم أثر هذه النظم في تعزيز التنمية المحلية، والديمقراطية التشاركية. وعن طريق المنهج الوصفي، تم تتبع الواقع التنظيمي، والمؤسساتي، للحكم المحلي، ووصف هيكله، وأدائه، ضمن الإطار القانوني، والمؤسساتي، المعمول به حاليًا.

أهداف البحث

يهدف البحث إلى التعرف على مفهوم نظام الحكم المحلي، ومكوناته، في المملكة المتحدة، وتحليل الهيكل القانوني، والمؤسساتي، للحكم المحلي، ودراسة آليات التنسيق بين الحكومة المركزية، والحكومات المحلية، الموجودة في الأقاليم التابعة للمملكة، وأيضًا الوقوف على التحديات التي يواجهها النظام المحلي، مثل التمويل، والحوكمة، وعدم التوازن بين الأقاليم، وكيفية استخلاص الدروس المستفادة من هذا النظام، والتي يمكن نقلها إلى النظم المحلية في الدول الأخرى.

هيكلية البحث

اشتمل البحث على ملخص، ومقدمة، وخاتمة، كما تضمن مبحثين رئيسين. تناول المبحث الأول «مفهوم الإدارة المحلية، والتقسيم الإداري للهيئات في المملكة المتحدة»، إذ تمت دراسة المقاطعات الإدارية، والأقاليم، والابرشيات، فضلًا عن صلاحيات الأقاليم المختلفة، واختصاصاتها. في حين تناول المبحث الثاني «تنظيم العلاقة بين حكومة المركز، والهيئات الإدارية المحلية التابعة لها»، وركّز في التنظيم الدستوري للعلاقة بين مؤسسات المركز، والهيئات المحلية، والرقابة على المؤسسات الإقليمية، فضلاً عن المعوقات التي تواجه نظام الحكم المحلي في المملكة المتحدة.

المبحث الأول

مفهوم الإدارة المحلية والتقسيم الإداري للهيئات في المملكة المتحدة

تُعَدُّ الإدارة المحلية جزءًا أساسيًا من هيكل الدولة الحديثة، كونها تُسهم في تنظيم شؤون المواطنين على المستوى المحلي، وتُعزز من فعَّالية تقديم الخدمات العامة. ويختلف مفهوم الإدارة المحلية من دولة إلى أخرى، بحسب النظام السياسي، والإداري، المعتمد، إلا أنَّه غالبًا ما يُشير إلى منح صلاحيات معينة لوحدات محلية، لإدارة شؤونها تحت إشراف الحكومة المركزية. وفي هذا السياق، تُعَدُّ المملكة المتحدة من أبرز الدول التي طورت نظاماً إدارياً محلياً، يُراعي خصوصية كل إقليم من أقاليمها، مثل إنجلترا، واسكتلندا، وويلز، وإيرلندا الشمالية، ويعتمد هذا النظام على تقسيم إداري متنوع، يشمل الأقاليم، والمقاطعات، والابرشيات، ولكل منها صلاحيات محددة، تُمارس في إطار قانوني، وتنظيمي دقيق.

المطلب الأول: مفهوم الإدارة المحلية: المفاهيم والنشأة التاريخية وتطور النماذج الإدارية

يُعَدُّ مفهوم الإدارة المحلية من المفاهيم الإدارية، والسياسية، التي حظيت باهتمام واسع، من الباحثين، والممارسين، على حدٍّ سواء، لما له من صلة مباشرة بآليات تنظيم شؤون الدولة داخليًا، وتحقيق التوازن بين المركز، والأطراف. وقد تنوعت التعريفات المطروحة لهذا المفهوم، بحسب الخلفية القانونية، والإدارية، والسياسية، لكل دولة، ومن أبرز هذه التعريفات، ما قدَّمه بعض المتخصصين البريطانيين، الذين نظروا إلى الحكم المحلي بوصفه شكلاً من أشكال الحكم الذاتي، يقتصر نطاقه على الجانب الإداري دون التشريعي، أي أنَّ السلطات المحلية تملك صلاحيات إدارة شؤونها، من دون أن تكون مخولة بسنّ قوانين أو تشريعات. وعلى الرغم من دقة هذا الطرح في توصيف نموذج الحكم المحلي، في الدول الموحدة كوحدة سياسية واحدة، إلا أنَّه يبقى تعريفًا محدود الأفق، ولا يُعبّر بدقة عن النماذج الفيدرالية، أو الاتحادية، كما هو الحال في الولايات المتحدة الأمريكية، أو كندا، أو سويسرا، إذ تملك السلطات المحلية، أو الإقليمية، صلاحيات أوسع، قد تشمل جوانب تشريعية. وعليه فقد ظهرت تعريفات أكثر شمولًا للإدارة المحلية، تصفها بأنَّها: نظام لامركزي إداري، يُمنح عن طريقه للوحدات المحلية الشخصية المعنوية، والاستقلال النسبي، وتُنشأ لها مجالس محلية منتخبة، تُشرف على إدارة شؤونها، وتقديم الخدمات، وإنتاج السلع ذات الطابع المحلي، وفق السياسات العامة للدولة. ويُعَدُّ هذا التصور أكثر انسجامًا مع الاتجاهات المعاصرة في الحوكمة، والإدارة العامة، التي تسعى إلى تعزيز الكفاءة، والمشاركة المجتمعية في صنع القرار المحلي[(١)].

شهدت إدارة الحكومة المحلية تطورًا ملحوظًا عبر التاريخ، لاسيَّما بعد مرحلة «الدولة المدينة»، إذ مرَّت بعدة مراحل أسهمت في تشكيل ملامحها الحديثة، من أبرز هذه المراحل ظهور «الحكومة الإقليمية»، التي جاءت نتيجة لتحالفات، واتفاقات، بين جماعات محلية متعددة، مما أدى إلى تكوين وحدات سياسية أكبر، أخذت شكل الملكيات، ومع توسع هذه الكيانات، وامتداد نفوذها، تطورت إلى إمبراطوريات متجانسة في البنية، والسلطة، كانت تعتمد في البداية على المركزية الإدارية، كنظام موحد لإدارة شؤونها،

(١)علي خطار شطناوي، القانون الإداري الأردني، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان – الأردن، (٢٠٠٩)، ص٢٠.

إلا أنَّ هذا الامتداد الجغرافي، والتعقيد في إدارة المناطق المختلفة، دفع تلك الإمبراطوريات تدريجيًا إلى تبني نمط من الحكم المحلي، يوزع بعض الصلاحيات على وحدات محلية، أو إقليمية، لتخفيف العبء عن الإدارة المركزية. وقد شكَّل هذا التحول نقطة انطلاق مهمة نحو مفهوم اللامركزية، الذي أصبح لاحقًا أساسًا للإدارة المحلية الحديثة، في العديد من الدول[٢].

سادت في أوروبا بعد ذلك مرحلة الحكومات الإقطاعية، والتي اتسمت بطابع الولاء الضيق، إذ كان توزيع السلطات، والمهام، محصورًا بين أمراء الإقطاع. وتميَّز هذا النظام، باستقلالية كل أمير في إدارة شؤون إقطاعيته، مما أدى إلى تفكك الإدارة العامة، وغياب سلطة مركزية موحدة[٣].

واستمر نظام الحكومات الإقطاعية، لفترة طويلة خلال العصور الوسطى، إذ ظلَّت السلطة موزعة بين أمراء الإقطاع، من دون وجود سلطة مركزية موحدة. ومع نهاية تلك المرحلة، بدأ يظهر الشكل القانوني الحديث للدولة، وهو «الدولة القومية»، والتي بدأت ملامحها الأولى في كل من بريطانيا، وفرنسا، وقد تميَّزت الدولة القومية بسعيها إلى تأكيد الوحدة السياسية، والإدارية، ضمن حدودها الجغرافية، ما استدعى تبني نظام المركزية الإدارية، إذ أصبحت الدولة مسؤولة بشكل مباشر، عن حفظ الأمن الداخلي، والخارجي، وتسوية النزاعات، وممارسة سلطاتها عبر مؤسسات مركزية قوية، تُعرف بـ«الدولة الحارسة» [٤].

أدى ازدياد الحاجات المجتمعية، وتنامي أعداد السكان، إلى تعاظم مسؤوليات الدولة، مما تطلّب تجاوز نموذج «الدولة الحارسة» التقليدي، نحو ما يُعرف بـ«دولة المؤسسات». فلم يَعُد دور الدولة مقتصرًا على حفظ الأمن، والفصل في النزاعات، بل أصبح لزامًا عليها أن تواكب التطورات الاجتماعية، والاقتصادية، والثقافية، وأن توفر الخدمات العامة، والبنى التحتية، مما استوجب إنشاء مؤسسات متخصصة، وإدارية، متعددة. وفي هذا السياق، تبلورت أنظمة مختلفة لإدارة شؤون الدولة، كان من أبرزها النظام المركزي الذي يُدار من السلطة المركزية، والنظام اللامركزي الذي يمنح صلاحيات أوسع، للسلطات المحلية في إدارة شؤونها[٥].

وقد شكّل هذا التحول، مقدمة لظهور الشكل الحديث للدولة الوطنية القومية، إذ بدأت كل من بريطانيا، وفرنسا، بتجسيد هذا النموذج بشكل فعلي، عبر ترسيخ مفاهيم السيادة، والإدارة الموحدة، وبناء مؤسسات مدنية، وسياسية، حديثة. ومع مرور الوقت، سرعان ما انتشرت الدولة القومية في العالم المعاصر، لتُصبح الوريث الفعلي للإمبراطوريات القديمة، والكيانات الإقطاعية، التي انهارت، وبهذا شكّلت الدولة القومية إحدى أبرز الظواهر السياسية الحديثة، التي أعادت تنظيم المجتمعات على أسس المواطنة، والحدود الجغرافية، والسيادة السياسية، والإدارية [٦].

(٢)عبد المحسن بن محمد الرشود ،الإدارة المحلية في المملكة العربية السعودية، مكتبة الأمانة العامة للنشر، الرياض، (١٩٩٩)، ص٣٥.

(٣)سامي حسن نجم الحمداني، الإدارة المحلية وتطبيقاتها والرقابة عليها، مصر، المركز القومي للإصدارات القانونية، (٢٠١٤)، ص١٢٠.

(٤)يوسف كوران، التنظيم الدستوري للمجتمعات التعددية في الدول الديمقراطية، دراسة مقارنة، العراق مركز كردستان الدراسات الاستراتيجية، (٢٠١٠)، ص٦٠.

(٥)سامي حسن نجم الحمداني، مصدر سبق ذكره، ص١٩٠.

(٦)على خطار شنطاوي، مصدر سبق ذكره، ص٢٧.

المطلب الأول: المقاطعات الإدارية والأقاليم

تُعَدُّ المقاطعات (Counties) من أقدم الوحدات الإدارية، وأهمها، في النظام المحلي للمملكة المتحدة، وتتميز بكونها أوسع نطاقاً من حيث الصلاحيات، والمسؤوليات، مقارنة بغيرها من الوحدات المحلية. تعود جذور هذه المقاطعات إلى ما يُعرف بالمقاطعات القديمة (Shires)، التي تأسست في عهد القبائل الساكسونية، قبل الغزو النورماندي لإنجلترا عام (١٠٦٦)، مما يجعلها أقدم حتى من الأبرشيات الكنسية التي ظهرت لاحقًا. وقد استُخدمت هذه المقاطعات على مدى قرون، كوحدات إدارية، وتنظيمية، في مختلف أنحاء المملكة، واحتفظت بأهميتها على الرغم من التغييرات الهيكلية، والإدارية، التي شهدها النظام المحلي البريطاني عبر التاريخ. ويختلف حجم المقاطعات من حيث المساحة، وعدد السكان، تبعًا للتوزيع الجغرافي، والكثافة السكانية، إذ يبلغ العدد الإجمالي للمقاطعات، في أقاليم المملكة المتحدة (٦٤) مقاطعة، يُشكّل إقليم إنجلترا الجزء الأكبر منها، بواقع (٤٧) مقاطعة، تليه اسكتلندا بـ (٩) مقاطعات، ثم ويلز التي تضم (٨) مقاطعات، أمَّا جمهورية إيرلندا الشمالية، فلا تُستخدم فيها تسمية المقاطعات، ضمن النظام الإداري الحديث، بل تعتمد على تقسيم مختلف يُعرف باسم «المراكز " (Districts)، وهي وحدات إدارية تقوم بوظائف محلية مشابهة، ولكن وفق هيكل إداري مغاير، يعكس خصوصية النظام المحلي في ذلك الإقليم. وتُعدُّ المقاطعات عنصرًا محوريًا في فهم هيكل الحوكمة المحلية بالمملكة المتحدة، إذ تمثل حلقة وصل مهمة بين الحكومة المركزية، والمجتمع المحلي[(٧)].

تُعَدُّ المدن الكبرى في المملكة المتحدة، وحدات إدارية متميزة، تُعامل من الناحية الإدارية على مستوى المقاطعات، على الرغم من وقوعها جغرافيًا ضمن حدود تلك المقاطعات. إلا أنَّها تستقل عنها تمامًا في الإدارة، والتنظيم، وتشكّل كيانات قائمة بذاتها، تُدير شؤونها المحلية بشكل منفصل. لم يكن إنشاء هذه المدن يتم عبر تشريع برلماني، كما هو الحال في النظم الحديثة، بل كانت تُنشأ سابقاً عن طريق «منحة ملكية»، تُصدرها التاج البريطاني، تُمنح بموجبها المدينة حقوقاً، وامتيازات، خاصة، كالحق في الحكم الذاتي، وإدارة الأسواق[(٨)]، ويُطلق على هذه المدن أحياناً تسمية «المدن التجارية»، وذلك لأنَّها ظهرت في القرنين الخامس عشر، والسادس عشر، كمراكز للنشاط التجاري، والصناعي، لاسيَّما مع توسع حركة التجارة الداخلية، والخارجية. وقد حصلت هذه المدن على اعتراف الدولة الرسمي بكيانها الإداري المستقل، مما أتاح لها القيام بدور رئيس في الحياة الاقتصادية، والاجتماعية. ومع قيام الثورة الصناعية في القرن الثامن عشر، ازدادت أهمية هذه المدن، وارتفع عددها، وانتشارها، نظراً لدورها كمراكز رئيسة للصناعة، والتجارة، والسكان، وأصبحت تشكّل ركيزة من ركائز النظام المحلي في المملكة المتحدة[(٩)].

أمَّا المدن البلدية (Municipal Boroughs) في المملكة المتحدة، فتُعَدُّ وحدات إدارية محلية، تقع ضمن النطاق الجغرافي للمقاطعة، وتمثل مستوى أدنى من المدن الكبرى، التي تعادل في مكانتها المقاطعات. تُنشأ هذه المدن البلدية بموجب قوانين ملكية، تُحدد عن طريقها حدودها الإدارية، وصلاحياتها،

(٧) الحكومات المحلية المناطقية في أوروبا، البنى التحتية والاختصاصات، ترجمة سمير جسام راضي بغداد، دار الشباب، (٢٠١٧)، ص١٤٧.

(٨)يوسف الحسن، دراسات في الحكم المحلي، دراسة مقارنة، دار النهضة العربية للنشر، القاهرة، (١٩٧٥)، ص٩٥.

(٩)عبد المجيد حسين القيسي، الإدارة المحلية في انجلترا مطبعة الرابطة، بغداد، (١٩٩٨)، ص٩٨.

واختصاصاتها، بدقة، كما تُنظم طريقة إدارتها، وشكل مجالسها المحلية. وتُعَدُّ هذه المدن بمنزلة تجمعات سكانية، تتضمن عددًا من المجتمعات المحلية، وتُشكّل بذلك وحدات خدمية، وتنظيمية، تخضع لإشراف المقاطعة، من دون أن تكون مستقلة عنها بشكل تام[١٠]. ويبلغ عدد المدن البلدية قرابة (٣٩٠) مدينة، موزعة على أنحاء المملكة المتحدة، ويُعَدُّ تأسيسها، واستمرار عملها، جزءًا من النظام المحلي التقليدي، الذي يعكس التدرج في توزيع الصلاحيات، بين مستويات الإدارة المحلية. وعلى الرغم من أنَّها ليست مستقلة كليًا مثل المدن الكبرى، فإنَّ لها مجالس محلية منتخبة تمارس صلاحيات محددة، وقد جاء القانون الصادر عام (١٩٣٣)، ليضع إطارًا موحدًا لعمل هذه المدن البلدية، عن طريق تنظيم نظام المجالس المحلية فيها، وتحديد وظائفها بدقة. وبموجب هذا القانون، أصبحت هذه المجالس مسؤولة عن تقديم عدد من الخدمات الأساسية، كالنظافة، والإسكان، والتخطيط المحلي، في حين تتولى المقاطعات مهامًا أخرى أكبر، مثل التعليم، والصحة، والنقل، مما يجعل العلاقة بين المدن البلدية، والمقاطعات، تكاملية، تعتمد على توزيع الاختصاصات، وتنسيق الأدوار[١١].

تُعَدُّ المراكز الحضرية، والريفية، من الوحدات الأساسية في هيكل الإدارة المحلية في المملكة المتحدة، وقد نشأت هذه المراكز في الأصل، كمناطق ميدانية لإدارة، وتقديم، بعض الخدمات العامة، ثم تطورت إلى وحدات للحكم المحلي، بعد صدور قانون الحكم المحلي عام (١٨٧٣)، الذي نظَّم عملها، وحدد صلاحياتها، ومسؤولياتها، بشكل رسمي. ويُشكّل هذا التحول خطوة مهمة في سبيل تعزيز الإدارة اللامركزية، وتوسيع نطاق المشاركة المحلية في إدارة شؤون المجتمعات. وتتكون المراكز الحضرية عادة من تجمعات سكانية حضرية صغيرة، وبلدات لا تنتمي إداريًا إلى المدن الكبرى، أو إلى المدن البلدية، والمقاطعات. وتُعَدُّ هذه المراكز بمنزلة منطقة وسطى بين المدينة، والقرية، من حيث الحجم السكاني، والخدمات المقدمة، إذ لا ترتقي إلى مستوى المدينة من حيث البنية الإدارية، أو الكثافة السكانية، ولكنَّها في الوقت ذاته تختلف عن القرى، من حيث توفر البنية التحتية، والوظائف الإدارية، والخدمات. وتقوم هذه المراكز بإدارة عدد من الخدمات المحلية، كالتخطيط الحضري، والنظافة، والخدمات الاجتماعية، بالتنسيق مع السلطات الأعلى في المقاطعة[١٢].

أمَّا المراكز الريفية، فتتألف في الغالب من قرى صغيرة مترابطة جغرافيًا، وتُعَدُّ وحدات محلية قائمة بحد ذاتها. ويُجيز القانون البريطاني لهذه المراكز، أن تتحول إلى مراكز حضرية ثم إلى مدن، إذا ما توفرت فيها الشروط اللازمة، مثل النمو السكاني، والتوسع العمراني، وتطور الخدمات. ويتم هذا التحول بقرار من مجلس المقاطعة المعنية، وبمصادقة الوزير المختص بالحكم المحلي. وتُظهر هذه الإمكانية مرونة النظام الإداري المحلي، وقدرته على التكيّف مع التغيرات الديموغرافية، والاقتصادية. وفي عام (١٩٧٢)، بلغ عدد المراكز الحضرية نحو (535) مركزًا، في حين بلغ عدد المراكز الريفية قرابة (473) مركزًا، مما يدل على توازن نسبي في التوزيع الجغرافي، والإداري، بين المناطق الريفية، والحضرية، داخل المملكة المتحدة. ويُلاحظ عن طريق هذا التوزيع، أنَّ المراكز الحضرية تتمركز في مناطق ذات طابع عمراني أكثر تطورًا، في حين تنتشر المراكز الريفية في الأقاليم ذات الطابع الزراعي، والسكاني، الأقل كثافة[١٣].

(١٠)عبد المجيد حسين القيسي، المصدر نفسه، ص ١٠٦.

(١١)يوسف الحسن، مصدر سبق ذكره، ص٩٦.

(١٢)سامي حسن الحمداني، الإدارة المحلية وتطبيقاتها، مصدر سبق ذكره، ص١٨٢.

(١٣)محمد احمد اسماعيل، النظام القانوني للجماعات المحلية الادارية في انجلترا، المكتبة الجامعية الحديثة (٢٠١٣)، ص٧٨.

ومن حيث البنية الإدارية، تختلف المراكز الحضرية، والريفية، في مستوياتها الداخلية؛ فالمراكز الحضرية لا تضم وحدات إدارية أصغر بداخلها، بل تُعَدُّ وحدة إدارية مستقلة في هيكل الإدارة المحلية، في حين تتفرع داخل المراكز الريفية، وحدات أدنى تُعرف باسم «الأبرشيات الريفية " (Rural Parishes)، وهي تُشكّل المستوى الثالث، والأدنى، في بنية الحكم المحلي. وتقوم هذه الأبرشيات بإدارة الشؤون المحلية الصغيرة، مثل صيانة الطرق القروية، وإدارة المرافق العامة البسيطة، وتنسيق الفعاليات المجتمعية، وعليه فإنَّ المراكز الحضرية، والريفية، تمثل ركيزة أساسية في نظام الحكم المحلي البريطاني، إذ تسهم في توسيع نطاق الإدارة المحلية، وتحقيق التوازن بين مختلف المناطق الجغرافية، عن طريق توزيع الصلاحيات، وتقديم الخدمات، وتوفير آليات للمشاركة المجتمعية في اتخاذ القرار المحلي، بما يتماشى مع مبادئ الديمقراطية المحلية، والحوكمة الفعَّالة[١٤].

المطلب الثاني: الأبرشيات

تُعَدُّ الأبرشيات من أقدم الوحدات الإدارية المحلية، وأصغرها، في إنجلترا، وتوجد فقط ضمن المراكز الريفية، على عكس المدن المتوسطة، والمراكز الحضرية، التي لا يكون لوجود الأبرشيات فيها أهمية تذكر، ضمن هيكل الحكم المحلي. تعود جذور الأبرشيات إلى العهد الأنجلوسكسوني، إذ نشأت في الأصل كوحدات كنَسية تُدار من قبل الكنيسة، ومع مرور الزمن، تطورت لتصبح وحدات إدارية محلية ذات طابع مدني. ، وهي تجمّعات محلية"Townships"وكانت الجماعات التي تضم عددًا قليلاً من المنازل، تُشكّل ما يُعرف بـ صغيرة، تُدار عن طريق اجتماع سكانها البالغين، أو الراشدين، بما يُشبه المجالس المحلية. وقد أدت هذه الوحدات دورًا مهمًا في إدارة الشؤون اليومية لسكان الريف، لاسيَّما في الأمور المتعلقة بالخدمات الأساسية، مثل صيانة الطرق، ورعاية الفقراء، وتنظيم الضرائب المحلية. وعلى الرغم من محدودية حجمها الجغرافي، وعدد سكانها، فإنَّ الأبرشيات تمثل حجر الأساس في بنية الإدارة المحلية الريفية، وتُشكل المستوى الأدنى في هرم الحكم المحلي، وتخضع لإشراف المراكز الريفية التي تنتمي إليها، وتتمتع بصلاحيات محدودة وفقًا للتشريعات المنظمة للحكم المحلي. وتتكون الأبرشيات من عدة أنواع، بحسب عدد السكان الذين يسكنون ضمن نطاقها الجغرافي، وتُقسم على النحو الآتي:[١٥]

أ- الأبرشيات التي يتراوح عدد سكانها بين (٢٠٠–٣٠٠) نسمة، ويجوز في هذه الحالة تشكيل مجلس محلي، إذا اقتضت الحاجة، أو توافرت الرغبة لدى السكان، ويكون تشكيله غير إلزامي.

ب- الأبرشيات التي يقلّ عدد سكانها عن (٢٠٠) نسمة، فليس هناك ما يُلزمها بتكوين مجلس محلي، أو مجلس إدارة خاص بها، وتُدار غالبًا عبر أساليب تقليدية، كاجتماعات الأهالي.

ت- أمَّا الأبرشيات التي يزيد عدد سكانها عن (٣٠٠) نسمة، فإنَّ لها الحق في تشكيل مجلس محلي رسمي، يتكون من رئيس، وعدد من الأعضاء، وتُناط به مسؤولية إدارة الشؤون المحلية.

(١٤)كاهي مبروك، مقارنة بين النظامين الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا، رسالة ماجستير غير منشوره، كلية العلوم السياسية، الجزار، (٢٠٠٨)، ص٢٥.

(١٥)Wliliamo Hart, Introduction to the Law of Local Government and Adm inistrion , Butter Worths , London , 1968, p.p 17.

وتخضع هذه المجالس للرقابة الإدارية، من قبل مجلس المقاطعة التي تقع ضمنها، وكذلك من مجلس المركز الريفي، وذلك لضمان التزامها بالقوانين، والتعليمات، التنظيمية العامة، وممارسة مهامها الإدارية، والخدمية، بشكل فعّال ضمن نطاق اختصاصها المحلي.

أمَّا بالنسبة لمدينة لندن، فقد منحها المشرّع البريطاني وضعًا خاصًا، يميزها عن باقي مدن المملكة المتحدة، وذلك بوصفها العاصمة السياسية، والاقتصادية، والثقافية، للبلاد. فقد صدر قانون الحكم المحلي الخاص بمدينة لندن عام (١٩٦٣)، والذي منحها صفة «المدينة الكبرى " (Greater London)، إذ تمَّ دمج مقاطعة لندن القديم (County of London)، مع مقاطعة «مدلسك (Middlesex)»، في كيان إداري واحد. وبموجب هذا القانون، قُسمت المدينة الكبرى إلى عدد من الأحياء، بلغ قرابة (٣٥) حيًّا (Boroughs)، وكل حي يتمتع بدرجة من الاستقلالية الإدارية، وله مجلس منتخب يدير شؤونه المحلية، في إطار السياسة العامة للحكومة المركزية، وقد شكّل هذا القانون – أي قانون عام (١٩٦٣) – أحد أبرز محاور الإصلاح الإداري في المملكة المتحدة، إذ نصَّ على تنظيم الإدارة المحلية في جميع أقاليم الدولة، غير أنَّ تطبيقه الفعلي اقتصر على إنجلترا، وويلز، فقط، في حين استثنيت كل من اسكتلندا، وإيرلندا الشمالية، اللتين صدرت لهما قوانين تنظيمية مستقلة، تتماشى مع أوضاعهما السياسية، والاجتماعية، الخاصة. وفي سنة (٢٠٠٠)، أُنشئت «سلطة لندن الكبرى» (Greater London Author-ity - GLA) ، كهيئة إقليمية عليا، تتولى إدارة شؤون العاصمة بشكل أكثر تنسيقًا، وفعَّالية، وتتكوّن هذه السلطة من عمدة لندن (Mayor of London)، ومجلس لندن (London Assembly)، إذ يضطلع العمدة بمهام تنفيذية واسعة النطاق، في مجالات التخطيط العمراني، والنقل، والبيئة، في حين يضطلع المجلس بدور رقابي، وتشريعي، على قرارات العمدة، مما يمثل نموذجًا متقدمًا في الحوكمة المحلية، على مستوى العاصمة البريطانية[(١٦)] .

ويمكن القول: إنَّ التنظيم الإداري للأبرشيات، ومدينة لندن، يظهر مدى تنوع مستويات الحكم المحلي، وتدرجها، في المملكة المتحدة، إذ تعكس الأبرشيات نموذجًا تقليديًا للحكم الريفي المحلي الصغير، في حين تمثل لندن نموذجًا حديثًا، ومتقدمًا، للحوكمة الحضرية المركزية، ويُبرز هذا التنوع قدرة النظام الإداري البريطاني، على التكيف مع الخصوصيات السكانية، والجغرافية، لكل منطقة، بما يحقق التوازن بين اللامركزية، والرقابة الحكومية الفعّالة.

المطلب الثالث: صلاحيات الأقاليم واختصاصاتها في المملكة المتحدة

أولاً- إقليم انكلترا

تشكِّل المملكة المتحدة نموذجًا مميزًا في تطبيق نظام اللامركزية السياسية، والإدارية، عن طريق منح أقاليمها – إسكتلندا، وويلز، وإيرلندا الشمالية – صلاحيات متفاوتة، بحسب خصوصية كل إقليم. وقد جاء هذا التحول في إطار ما يعرف بـ(تفويض الصلاحيات ((Devolution)، الذي سمح بإنشاء

(١٦)هاني علي الطهراوي، قانون الإدارة المحلية في الأردن وبريطانيا، دار الثقافة للنشر والتوزيع، عمَّان – الأردن، (٢٠٠٤). ص٢٣٩.

برلمانات، أو جمعيات، محلية تتمتع بسلطات تشريعية، وتنفيذية، في مجالات محددة، مع بقاء بعض الصلاحيات السيادية بيد الحكومة المركزية في لندن، وتُعد هذه الخطوة استجابة لمطالب سياسية، وتاريخية، وشعبية، أسهمت في إعادة تشكيل العلاقة بين المركز، والأقاليم، داخل الدولة البريطانية.

يتميز إقليم إنجلترا بوجود نظام حكم محلي متعدد المستويات، يتمثل في المقاطعات (Counties)، والمحافظات (Districts)، فضلا عن سلطات موحدة في بعض المناطق. وعلى الرغم من هذا التنوع، إلا أنَّ إنجلترا تُدار فعليًا، عن طريق مستوى رئيس واحد للسلطات الموحدة، مع تباين في تنظيم الحكم المحلي من محافظة إلى أخرى. وفي العاصمة لندن، يبرز تنظيم خاص يتمثل في «سلطة لندن الكبرى " (Greater London Authority)، والتي تتولى الإشراف العام على إدارة المدينة، إلى جانب «الأقسام المحلية للندن" (London Boroughs) التي تدير الشؤون المحلية لكل حي على حدة، ويتكون الحكم المحلي في إنجلترا، من خمسة أنواع رئيسة من السلطات، وتنقسم هذه السلطات بطبيعتها على مستويين: سلطات فردية، وسلطات ثنائية. فالسلطات الفردية تشمل سلطات المناطق الكبرى(Metropolitan Authorities)، وأقسام لندن، وتتمتع هذه السلطات بمهام شاملة على مستوى واحد، من دون وجود مجلسين. أمَّا السلطات الثنائية، فتتضمن وجود مجلسين منفصلين: مجلس المحافظة (County Council)، الذي يتولى القضايا الاستراتيجية، والخدمات الكبرى، مثل النقل، والرعاية الاجتماعية. ومجلس المنطقة (District Council)، الذي يدير الخدمات اليومية، مثل الإسكان، والنفايات، والتخطيط المحلي. وتضم إنجلترا أكثر من (٤٠٠) مؤسسة، وسلطة محلية، تؤدي مهامًا متنوعة، فضلًا عن نحو (١٠,٠٠٠) وحدة محلية صغيرة، تشمل: الأبرشيات (Parishes)، ومجالس المدن (Town Councils)، والتي تتولى إدارة الشؤون المحلية على نطاق ضيق. ويؤدي العمدة دورًا محوريًا في هذا النظام، إذ يتحمل مسؤولية اتخاذ القرارات المتعلقة بالقضايا الرئيسة في الإقليم، ويُعَدُّ وجهًا سياسيًا، وإداريًا، للمنطقة التي يُمثّلها، لاسيَّما في المدن الكبرى، والعاصمة لندن[(١٧)].

ثانيًا - إقليم اسكتلندا

شهدت المملكة المتحدة تطورًا مهمًا في بنية الحكم المحلي، بعد صدور «القانون الاسكتلندي» عام (١٩٩٨)، والذي بموجبه تمَّ إنشاء البرلمان الاسكتلندي، كهيئة تشريعية ذات صلاحيات واسعة ضمن إطار اللامركزية. يتكون هذا البرلمان من (١٢٩) عضوًا، يُنتخبون كل أربع سنوات، باستخدام نظام الأعضاء الإضافيين (Additional Member System)، الذي يجمع بين الدوائر الفردية، ونظام التمثيل النسبي، ما يعزز التمثيل العادل لمختلف الأحزاب. ويتَّبع البرلمان الاسكتلندي في هيكله، وإجراءاته التنظيمية، النموذج البرلماني البريطاني، إذ يقوم الأعضاء بانتخاب الوزير الأول (First Minister)، الذي يتولى رئاسة الحكومة الاسكتلندية، ويقود العمل التنفيذي للبرلمان. وتُعَدُّ الحكومة الاسكتلندية مسؤولة عن إدارة العديد من الملفات السياسية، والاقتصادية، والاجتماعية، المحلية، وتظل بعض الصلاحيات السيادية، مثل الشؤون الخارجية، والدفاع، والسياسة النقدية، والضرائب العامة، تحت سلطة البرلمان البريطاني في وستمنستر، ومن أبرز مجالات الاختصاص التي يتمتع بها البرلمان الاسكتلندي: الصحة العامة، والتعليم والتدريب، وشؤون الحكومة المحلية، والعمل الاجتماعي، والسياحة،

(١٧)Beginners guide to Locel authorities in England , frends of the earth , 2002, p 20.

والتنمية الاقتصادية، وتقديم الدعم المالي للصناعات المحلية، فضلًا عن بعض جوانب قطاع النقل، التي تقع ضمن حدود الإقليم. وقد مكّنت هذه الصلاحيات اسكتلندا، من رسم سياسات مستقلة في عدد من المجالات الحيوية، بما يتماشى مع خصوصياتها الثقافية، والاجتماعية، والاقتصادية، ويُعَدُّ هذا الإطار مثالًا مهمًا على تطبيق مبدأ الحكم الذاتي ضمن الدولة الواحدة، إذ تتمتع الأقاليم بصلاحيات مرنة، من دون الانفصال عن الدولة المركزية، وهو ما يميز النظام السياسي البريطاني، في تعامله مع التعددية الإقليمية[١٨].

ثالثًا - إقليم إيرلندا الشمالية

شكّل عام (١٩٩٨) نقطة تحول مفصلية في مستقبل الحكم الذاتي لإيرلندا الشمالية، إذ تمَّ التوصل إلى اتفاق سياسي شامل في مدينة بلفاست (اتفاق الجمعة العظيمة)، تبعه استفتاء شعبي جرى في الشهر اللاحق، صوّت فيه غالبية السكان لصالح مشروع نقل الصلاحيات، من الحكومة المركزية البريطانية إلى حكومة محلية في الإقليم. وبناءً على نتائج هذا الاستفتاء، تمَّ إقرار «قانون إيرلندا الشمالية لعام (١٩٩٨)»، الذي مهّد الطريق لإنشاء مؤسسات الحكم الذاتي. وبموجب هذا القانون، تأسست «جمعية إيرلندا الشمالية" (Northern Ireland Assembly)، التي تضم (١٠٨) أعضاء يُنتخبون عبر نظام التمثيل النسبي، وتُمنح الجمعية صلاحيات تشريعية، وتنفيذية، محددة شبيهة بتلك التي يتمتع بها البرلمان الاسكتلندي. تتشكل الحكومة المحلية من وزير أول، ونائب له، فضلًا عن عشرة وزراء يتم اختيارهم على أساس التمثيل النسبي، وفقًا لحجم الكتل الحزبية داخل الجمعية. ويهدف هذا النظام إلى تحقيق التوازن بين الطوائف، والمكونات السياسية، في الإقليم، لاسيَّما بين الكاثوليك، والبروتستانت، كما تنبثق عن الجمعية لجان دائمة متخصصة، تتوزع بحسب مجالات السياسات العامة، ويُراعى في تشكيلها التمثيل النسبي للأحزاب. وتضطلع هذه اللجان بوظائف أساسية، في عملية تطوير السياسات العامة، فضلًا عن دورها الاستشاري، والتشريعي، إذ تقوم بمراجعة مشروعات القوانين، وتقديم التوصيات، ومتابعة تنفيذ السياسات الحكومية ضمن نطاق اختصاصها. وتتمتع السلطة التنفيذية في إيرلندا الشمالية، بمجموعة من الصلاحيات تشمل قطاعات حيوية، أبرزها: الصحة، والخدمات الاجتماعية، والزراعة، والتعليم، والتجارة، والاستثمار، والثقافة، والتنمية الإقليمية، والبيئة. وتمنح هذه الصلاحيات للحكومة المحلية، مرونة واسعة في إدارة شؤون الإقليم، بما يتلاءم مع خصوصيته السياسية، والمجتمعية، من دون أن يتعارض ذلك مع صلاحيات البرلمان البريطاني، الذي يحتفظ بالسيطرة على ملفات الأمن القومي، والسياسة الخارجية، والضرائب العامة. ويُعَدُّ النموذج السياسي في إيرلندا الشمالية، مثالاً معقدًا، ومتقدّمًا، للحكم الذاتي المتوازن ضمن الدولة الواحدة، إذ يجمع بين تقاسم السلطة، والتوافق السياسي، لضمان تمثيل عادل للمكونات المجتمعية المتنوعة[١٩].

---

(١٨)العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية التقارير الدورية الخامسة من العهد المملكة المتحدة، (٢٠٠٧)، ص١٣.

(١٩) كاهي مبروك، مصدر سبق ذكره، ص١٥.

رابعًا - إقليم ويلز

شهد إقليم ويلز تطورًا ملحوظًا في بنيته الدستورية، عقب صدور قانون حكومة ويلز لعام (٢٠٠٦)، الذي مثّل محطة مهمة في مسار اللامركزية داخل المملكة المتحدة. بموجب هذا القانون، تمَّ تأسيس الجمعية الوطنية لويلز، والتي تضم (60) عضوًا، يتم انتخابهم وفق نظام الأعضاء الإضافيين، القائم على التمثيل النسبي، ما يمنح تمثيلاً أوسع للقوى السياسية المختلفة في الإقليم، وقد منح القانون الجديد الجمعية الوطنية صلاحيات تنفيذية واسعة، كما أتاح لها إمكانية إصدار بعض التشريعات القانونية، إلا أنَّ صلاحياتها تبقى محدودة، مقارنة بما هو متاح للبرلمان الاسكتلندي، لاسيَّما فيما يتعلق بالقضايا السيادية، مثل النظام القضائي، والأمن، التي لا تزال تحت إشراف حكومة المملكة المتحدة المركزية، وقد مثّل قانون عام (٢٠٠٦) نقلة نوعية، إذ نصَّ صراحة على أنَّ الجمعية الوطنية، تمثّل سلطة تشريعية مستقلة، في حين أضحت حكومة إقليم ويلز جهة تنفيذية، وهو ما أسهم في توسيع صلاحيات الجمعية، وتعزيز سلطتها داخل الإقليم. ومن الجدير بالذكر أنَّ تمويل الجمعية الوطنية، يتم أساسًا عبر منحة مالية سنوية تقدمها الحكومة المركزية، مع منحها صلاحية محدودة في مجال فرض الضرائب، وهو ما يشكّل عنصرًا من عناصر استقلالها المالي النسبي. أمَّا فيما يخص الاختصاصات التي تضطلع بها الحكومة التنفيذية في إقليم ويلز، فهي تشمل مجالات متعددة تمس حياة المواطنين بشكل مباشر، منها: الزراعة، والثقافة، والتنمية الاقتصادية، والتعليم، والخدمات الاجتماعية، والرياضة، والتخطيط العمراني، والإقليمي. وتشكّل هذه الصلاحيات محور عمل الحكومة المحلية، إذ تسعى إلى رسم السياسات العامة، وتنفيذها، بما يتلاءم مع خصوصية الإقليم، واحتياجات سكانه، ضمن الإطار العام للسياسة البريطانية.

ويمكن القول: إنَّ تجارب اسكتلندا، وإيرلندا الشمالية، وويلز، نماذج مختلفة من اللامركزية داخل المملكة المتحدة. حصلت **اسكتلندا** على صلاحيات واسعة تشريعية، وتنفيذية، تشمل الضرائب، والقضاء، نتيجة خصوصيتها القومية. أمَّا **إيرلندا الشمالية**، فجاءت صلاحياتها في إطار اتفاق سياسي، يهدف إلى إنهاء النزاع الطائفي، وهي تشمل مجالات عدة. في حين **ويلز** بدأت بصلاحيات محدودة، وتطورت تدريجيًا، لكنَّها لا تزال أقل من غيرها، مع احتفاظ الحكومة المركزية بملفات مهمة، مثل القضاء. يبرز من هذه التجارب نهج بريطاني مرن، وتدريجي، في منح الحكم الذاتي حسب خصوصية كل إقليم.

المبحث الثاني

تنظيم العلاقة بين حكومة المركز والهيئات الإدارية المحلية التابعة لها

تقوم الوظيفة الإدارية في الدولة الحديثة على مبدأ اللامركزية الإدارية، إذ يتم توزيع المهام، والصلاحيات، بين المؤسسات المركزية، والهيئات المحلية التابعة لها، بهدف تحقيق الكفاءة، والمرونة، في إدارة الشؤون العامة. وتتميز الهيئات المحلية بتمتعها بالشخصية المعنوية، والاستقلال الإداري النسبي، ما يمنحها القدرة على إدارة شؤونها، بما يتلاءم مع طبيعة مجتمعها المحلي، واحتياجاته. وعلى الرغم من هذا الاستقلال، فإنَّ العلاقة بين المؤسسة المركزية، والهيئات المحلية، تقوم على التعاون، والتكامل،

إذ تعمل الأولى على رسم السياسات العامة، والإشراف، فيما تضطلع الثانية بتنفيذ هذه السياسات، وتقديم الخدمات على أرض الواقع، ويُعَدّ هذا التعاون أمرًا ضروريًا لضمان تلبية الحاجات المحلية من جهة، والحفاظ على وحدة الدولة، ومصالحها العامة، من جهة أخرى. لذلك فإنَّ نجاح نظام اللامركزية، يعتمد بدرجة كبيرة على مدى وضوح العلاقة بين المستويين الإداريين، وتوازنها، بما يسهم في تحقيق التنمية الشاملة، والاستقرار الإداري.

المطلب الأول: التنظيم الدستوري للعلاقة بين مؤسسات المركزوالهيئات المحلية التابع له

أولًا- المؤسسة التشريعية والهيئات المحلية الإدارية التابعة لها

تُعَدُّ المؤسسة التشريعية في المملكة المتحدة، الركيزة الأساسية في إصدار التشريعات العادية، التي تنظم مختلف جوانب الحياة السياسية، والاجتماعية، والاقتصادية، في البلاد. إلى جانب ذلك، تقع على عاتقها أحيانًا مهمة تعديل، وإنشاء، قواعد تتعلق بالتشريعات الدستورية، مما يعكس دورها الحيوي في تطوير الإطار القانوني للدولة. كما تمارس هذه المؤسسة رقابة غير مباشرة على عمل الحكومة، عن طريق مناقشة السياسات، ومراقبة تنفيذها، وهذا يمنحها القدرة على التأثير في أداء الإدارة العامة، وضمان التزامها بالقوانين، والسياسات المعتمدة، ولا يمكن إغفال الدور المحوري، الذي تقوم به الهيئات المحلية في النظام الإداري البريطاني، لاسيَّما مع وجود سند دستوري يُنظم تأسيسها، وعلاقاتها، مع الحكومة المركزية. إذ يتولى المشرع تنظيم القواعد الرئيسة، التي تحدد أُسس عمل هذه الهيئات، ويقرر بشكل رسمي إنشاءها، وربطها بالنظام الدستوري العام. ويشمل ذلك تحديد نطاق اختصاصاتها الدستورية، ومنحها الشخصية المعنوية التي تُمكنها من ممارسة صلاحياتها القانونية، والإدارية، بشكل مستقل نسبيًا ضمن الإطار العام للدولة[٢٠].

تعتمد الهيئات المحلية على مبدأ تحديد الصلاحيات، والاختصاصات، وحصرها، مما يضمن وضوح حدود عملها، ومنع التداخل مع السلطات المركزية. ويهدف هذا التنظيم إلى تحقيق توازن دقيق، بين منح الاستقلالية للهيئات المحلية في إدارة شؤونها، وتحقيق الانضباط، والتنسيق مع السياسات الوطنية العامة. وهذا يعزز من فاعلية الإدارة المحلية، ويجعلها أكثر قدرة على تلبية احتياجات المجتمع المحلي، وفي الوقت نفسه يحافظ على وحدة النظام الإداري للدولة، واستقرارها، ومن ثَمَّ يمثل التفاعل بين المؤسسة التشريعية، والهيئات المحلية، نموذجًا متكاملًا من العمل الدستوري، والإداري، إذ تُسهم كل جهة بدورها في تعزيز حكم القانون، وتحقيق التنمية السياسية، والإدارية، في المملكة المتحدة[٢١].

ثانيًا- المؤسسة القضائية والهيئات المحلية الإدارية التابعه لها

بعد الإصلاحات التي شهدتها المملكة المتحدة في القرن التاسع عشر، تمّ ترسيخ مبدأ تبعية القضاء للدولة، مما أدى إلى وضع قواعد واضحة، تُفرّق بين السلطة القضائية، والإدارة العامة، لاسيَّما

(٢٠)طعيمه الجرف، القانون الإداري، مكتبة القاهرة الحديثة، (١٩٧٣)، ص٢٦.

(٢١)محمود محمد حافظ، القضاء الإداري، دراسة مقارنة، القاهرة، دار النهضة، (١٩٩٦)، ص٩١.

على مستوى الجماعات المحلية. ففي مراحل نشأة نظام الحكم المحلي، خلال ما يُعرف بالعصر الذهبي للحكم المحلي، كان لقضاة السلام دور قضائي فعلي، إذ كانوا يمثلون سلطة القضاء الرسمي، ويعملون باسم الدولة. وقد كانت العلاقة بين قضاة السلام، والوحدات المحلية الإدارية، وثيقة، وواضحة، تعكس تكاملاً بين السلطة القضائية، والإدارة، في إطار الدولة الموحدة. وتجدر الإشارة إلى أنَّ وحدات الحكم المحلي في المملكة المتحدة، لا تُعدُّ دولًا داخل الدولة الموحدة، بل هي وحدات إدارية خاضعة لإرادة المركز السياسي، والاداري، في الدولة. فتنظيم وضع هذه الوحدات القانونية، يتم وفقًا لما يقرره النظام المركزي، الذي يحتفظ بسيطرة كبيرة على هذه الهيئات، على الرغم من منحها بعض الصلاحيات الإدارية المحدودة. وهذا التفرد في الاختصاصات الإدارية لا يعني انفصالها عن الدولة، بل يأتي ضمن إطار رقابي دقيق، يُشرف عليه الجهاز المركزي، ويُبرز هذا النظام نموذجًا فريدًا من اللامركزية الإدارية المرتبطة بالوحدة السياسية. ويأتي على رأس أجهزة رقابة الدولة القضاء المركزي، الذي يُناط به الفصل في المنازعات القانونية، التي تنشأ بين الهيئات المحلية، أو بينها وبين الأفراد، مما يعزز مبدأ وحدة القضاء المعمول به في المملكة المتحدة. ووفقًا لهذا المبدأ، تخضع كل المنازعات القانونية، للفصل من قبل سلطة قضائية واحدة، تكفل العدالة، وتضمن المساواة أمام القانون، دون تمييز بين الأفراد، والهيئات الإدارية. وهكذا فإنَّ العلاقة بين الهيئات المحلية، والقضاء، في المملكة المتحدة، تُعبّر عن توازن دقيق بين منح هذه الهيئات استقلالية إدارية جزئية، وبين خضوعها للرقابة القانونية من الدولة، بما يضمن الحفاظ على وحدة النظام الإداري، والعدالة القانونية. كما أنَّ تبعية القضاء للدولة، وتوحيد السلطة القضائية، يسهمان في ترسيخ حكم القانون، وضمان حسن سير الإدارة المحلية، مما يعكس نضج النظام الإداري البريطاني، وفعَّاليته في مواجهة تحديات الحكم المحلي[٢٢].

المطلب الثاني: الرقابة على المؤسسات الإقليمية المحلية

يُعدُّ نظام الحكم المحلي في المملكة المتحدة، من الأنظمة التي تمنح حرية واسعة للهيئات المحلية، إذ تتمتع هذه الهيئات بصلاحيات، وامتيازات، كبيرة، تسمح لها بإدارة شؤونها، ضمن نطاق اختصاصاتها المحددة بدقة. وبسبب هذا التوسع في الحريات، فإنَّ الرقابة على الهيئات المحلية، تكون في كثير من الأحيان ضعيفة، أو حتى معدومة، مما يعكس ثقة النظام المركزي، في قدرة المجالس المحلية على إدارة شؤونها، بشكل مستقل، ومسؤول.

أولًا- رقابة المؤسسة التشريعية (البرلمان)

إنَّ الرقابة على المجالس المحلية في المملكة المتحدة، تتم عن طريق عدة جهات، أهمها المؤسسة التشريعية، وهي البرلمان البريطاني. نظريًا، يمتلك البرلمان الحق في توسيع صلاحيات الحكومات المحلية، ووظائفها، أو تضييقها، لكنَّه في الواقع لا يستخدم هذا الحق، إلا في توسيع اختصاصات الهيئات المحلية، وليس لتقليصها. هذه السياسة تعكس توجهًا واضحًا نحو تعزيز اللامركزية، ومنح السلطات المحلية المزيد من الاستقلالية، والمرونة، في أداء مهامها، ويقع على عاتق البرلمان مسؤولية تحديد الصلاحيات، والاختصاصات، التي تُمنح للمؤسسات المحلية، كما يتولى تشكيل الهيكل الإداري لهذه المؤسسات، وله الحق في حلّها أو الإبقاء عليها، بناءً على الحاجة، والمصلحة العامة. ويعدُّ هذا الدور التشريعي أساسيًا،

(٢٢)يوسف الحسن، مصدر سبق ذكره، ص١١٧.

في ضمان توافق عمل الهيئات المحلية، مع السياسات العامة للدولة، وكذلك في ضمان التنسيق بين المستويات المختلفة للإدارة الحكومية[٢٣].

ومن ثَمَّ فإنَّ العلاقة بين البرلمان، والمجالس المحلية، في المملكة المتحدة، تقوم على أساس من التوازن بين منح حرية واسعة لهذه الهيئات، وضمان وجود إطار قانوني، وتنظيمي، يحكم عملها، مما يسهم في تحقيق إدارة محلية فعَّالة، ومتطورة. كما أنَّ هذا النظام يعكس مرونة سياسية، وإدارية، تتيح التكيُّف مع التطورات الاجتماعية، والاقتصادية، وتوفر بيئة مناسبة لتطوير الحكم المحلي، بما يخدم مصالح المواطنين، ويعزز التنمية المحلية[٢٤].

ثانيًا- رقابة المؤسسة التنفيذية (الحكومة)

تهدف رقابة المؤسسة التنفيذية على الهيئات المحلية في المملكة المتحدة، إلى تحقيق مجموعة من الأهداف الرئيسة، التي تضمن جودة الخدمات المقدمة على المستوى المحلي، وكفاءتها. تتمثل إحدى هذه الأهداف في التأكد من أنَّ السلطة المحلية، قادرة على تنفيذ المهام الموكلة إليها، بمستويات أداء تلبي المتطلبات، والمعايير المحددة لكل اختصاص. ويتم ذلك عن طريق آلية متابعة دقيقة، تعتمد على مفتشي الوزارات المركزية المختصة، الذين يقومون بزيارة عمل المؤسسات المحلية، ومراجعته، بشكل دوري، وتعتمد المؤسسة التنفيذية في الحكومة المركزية، على التقارير التي يقدمها المفتشون، لتقييم مدى التزام الهيئات المحلية بمعايير الأداء، وجودة الخدمات. بناءً على هذه التقارير، يتم تحديد حجم الدعم المالي السنوي، سواء على شكل إعانات، أو قروض، الذي تمنحه الحكومة المركزية للمرافق المحلية. يعدُّ هذا الدعم المالي أداة رقابية مهمة، إذ يُستخدم كوسيلة ضغط فعَّالة تحفز المجالس المحلية على تحسين أدائها، وتطوير الخدمات التي تقدمها للمواطنين. وعن طريق هذه الآلية يتم توجيه الهيئات المحلية، لرسم أولوياتها في الخطط التنموية المحلية، بما يتماشى مع الأهداف الاستراتيجية، والخطط القومية العليا للمملكة المتحدة. كما تسهم الرقابة التنفيذية في تحقيق توازن بين مختلف الأقاليم، والمحافظات، مما يعزز العدالة التنموية، ويوفر فرصًا متساوية في الحصول على الخدمات الأساسية للمواطنين، في جميع أنحاء البلاد، كما أنَّ هذه الرقابة تضمن عدم تراجع مستويات الأداء، أو الانحراف عن المسارات المرسومة، ما يعزز الثقة بين الحكومة المركزية، والمجالس المحلية، ويحفز التعاون، والتنسيق، بينهما. فضلًا عن ذلك، تسهم الرقابة في الكشف المبكر عن أي معوقات، أو مشكلات، تواجه الهيئات المحلية، مما يتيح اتخاذ إجراءات تصحيحية سريعة، وفعَّالة، قبل تفاقمها[٢٥].

ثالثًا- رقابة المؤسسة القضائية (القضاء)

تُعَدُّ رقابة المؤسسة القضائية على أعمال الهيئات الإدارية، للأقاليم التابعة للمملكة المتحدة، جزءًا أساسيًا من النظام القضائي الموحد، الذي ينظم علاقة الدولة بمؤسساتها كافة، سواء كانت على المستوى المركزي أو الإقليمي. في هذا النظام، يخضع جميع الأشخاص، ومنهم المسؤولون الحكوميون،

(٢٣)زكي محمد النجار، الدستور والإدارات المحلية، دراسة مقارنة، دار النهضة العربية، القاهرة، (١٩٩٥)، ص١٣٧.
(٢٤)عبد الرزاق الشيخلي، الإدارة المحلية، دراسة مقارنة، كلية الإدارة والعلوم الإدارية، جامعة مؤتة، ص١٤٤.
(٢٥)سليمان الطماوي، النظرية العامة للقرارات الإدارية، دراسة مقارنة، دار الفكر العربي القاهرة، (١٩٧٦)، ص١٩.

فضلًا عن الحكومة المركزية، وحكومات الأقاليم، للنظام القضائي نفسه، مما يعزز مبدأ المساواة أمام القانون، ويضمن تحقيق العدالة، والرقابة الفعَّالة على أداء الهيئات الإدارية. وتتمتع المؤسسة القضائية بصلاحيات واسعة، تمكنها من مراقبة جميع التصرفات الإدارية، التي تصدر عن مؤسسات الأقاليم، وذلك للتأكد من قانونيتها، وامتثالها للأطر التشريعية، والتنظيمية، المعمول بها. فإذا تبين أنَّ أي تصرف أو قرار صادر عن الهيئات المحلية، أو الإقليمية، يتعارض مع القوانين، أو يتجاوز حدود الاختصاص الممنوحة لها، يحق للمؤسسة القضائية إلغاء تلك القرارات، أو الأفعال غير القانونية. وتمتلك السلطة القضائية أيضًا القدرة على متابعة تلك التصرفات، واتخاذ الإجراءات القانونية المناسبة ضد المخالفين، والتي قد تشمل فرض العقوبات، أو الإصلاحات الإدارية اللازمة. وهذا الدور الرقابي يعزز من احترام القانون، ويضمن أن تعمل الهيئات المحلية، والإقليمية، ضمن الإطار القانوني الذي يرسّخه النظام المركزي، دون تجاوز أو إساءة استخدام للصلاحيات الممنوحة لها. وتُعدُّ هذه الرقابة القضائية أداة فعَّالة لضبط الأداء الإداري، إذ تمنع التعديات أو التجاوزات التي قد تؤدي إلى الإضرار بالمصلحة العامة، أو الإخلال بحقوق الأفراد، والجماعات المحلية. كما تُسهم في تعزيز شفافية العمل الإداري، ومساءلة المسؤولين، وهو ما يعزز ثقة المواطنين في النظام الإداري بشكل عام. ومن جهة أخرى، تُكمل الرقابة القضائية الأدوار التي تقوم بها الأجهزة التشريعية، والتنفيذية، بحيث يشكل التنسيق بينها نظامًا متكاملًا، يحقق التوازن بين منح الهيئات المحلية الصلاحيات اللازمة لأداء مهامها، وضمان عدم تجاوز هذه الصلاحيات، أو ارتكاب مخالفات قانونية. وهذا ما يميز النظام الإداري في المملكة المتحدة، إذ يتسم بالمرونة، والفاعلية، مع الحفاظ على مبادئ حكم القانون، وسيادة القضاء[٢٦].

ويمكن القول: إنَّ نظام الرقابة على الهيئات الإدارية في المملكة المتحدة، يعتمد على توازن دقيق بين منح الهيئات المحلية حرية واسعة في أداء مهامها، ووجود آليات رقابية متعددة تضمن التزامها بالقوانين، والمعايير المحددة. فالمؤسسة التشريعية تُحدد الاختصاصات، وتراقب توسيعها، والمؤسسة التنفيذية تتابع الأداء عن طريق الدعم المالي، والرقابة الميدانية، في حين تقوم المؤسسة القضائية بدور الحارس الأساسي، لضمان قانونية القرارات، وحماية الحقوق، وهذا التكامل بين الجهات الرقابية، يعزز من فاعلية الحكم المحلي، ويضمن تقديم خدمات ذات جودة عالية للمواطنين، مع الحفاظ على وحدة النظام الإداري، والسياسي، في المملكة المتحدة.

المطلب الثالث: المعوقات التي واجهت نظام الحكم المحلي في المملكة المتحدة

تواجه نظم الحكم المحلي في العديد من الدول، تحديات، ومعوقات، تؤثر في فاعليتها، وقدرتها، على تحقيق الأهداف المنشودة، ونظام الحكم المحلي في المملكة المتحدة، لم يكن استثناءً من ذلك. تنبع هذه المعوقات من مشكلات سياسية، وإدارية، عدة، منها صعوبة تنفيذ الهيئات المحلية للأولويات، والسياسات، التي تحددها الحكومة المركزية، كما ظهرت تحديات كبيرة بعد الإصلاحات التشريعية، ولاسيَّما مع اندماج القرى بالمراكز الحضرية، مما استدعى إعادة هيكلة تنظيمية شاملة، وتعديل في توزيع الخدمات، والبنى التحتية. فضلًا عن ذلك، تواجه العلاقة بين الحكومة المركزية، وهيئات الحكم المحلي، العديد من المشكلات، لاسيَّما في الجانب المالي، إذ تؤثر القيود على الموارد المتاحة للهيئات المحلية، في قدرتها على تقديم الخدمات العامة بكفاءة. لذلك فإنَّ فهم هذه المعوقات، يعدُّ أساسيًا من أجل تطوير آليات أكثر فاعلية، لتعزيز الحكم المحلي، وتحقيق التنسيق، والتوازن، بين مختلف مستويات الإدارة في

(٢٦)محمد احمد اسماعيل، مصدر سبق ذكره، ص٤٦٢.

المملكة المتحدة.

تُعدُّ المشكلات السياسية، من أبرز المعوقات التي تواجه نظام الحكم المحلي في المملكة المتحدة، وتُشكل عائقًا رئيسًا أمام تحقيق التنسيق الفعَّال، بين الحكومة المركزية، والهيئات المحلية. من أهم هذه المشكلات، عدم التزام بعض الهيئات المحلية، بتنفيذ الأهداف، والسياسات، التي تضعها الحكومة المركزية كأولويات وطنية، مما ينعكس سلبًا على فاعلية الأداء الإداري المحلي. يعود هذا التحدي جزئيًا إلى اختلاف الأولويات، والمصالح، بين المستويات الإدارية، فضلًا عن وجود مقاومة أو قصور في القدرات التنظيمية، والإدارية، لبعض الهيئات المحلية، كما أنَّ هذه المشكلات السياسية تؤدي إلى تضارب في المسؤوليات، والاختصاصات، مما يعرقل تنفيذ البرامج التنموية، والخدمات العامة، التي تستهدف تحسين حياة المواطنين. فضلًا عن ذلك، فقد تؤدي إلى ضعف الثقة بين الحكومة المركزية، والهيئات المحلية، وهو ما ينعكس سلبًا على التعاون، والتنسيق، المطلوب بينهما. ومن جهة أخرى، تؤثر هذه المعوقات في قدرة النظام المحلي على الاستجابة السريعة، والفعَّالة، لتحديات المجتمع المحلي، إذ تصبح الهيئات المحلية غير قادرة على مواجهة المشكلات المتزايدة، أو تحقيق التنمية المستدامة. ولذلك فإنَّ تجاوز هذه المشكلات يتطلب تعزيز آليات التواصل، والتنسيق، وتوفير الدعم الكافي للهيئات المحلية، فضلًا عن مراجعة الأطر القانونية، والتنظيمية، التي تحكم العلاقة بين المركز، والأقاليم. وإنَّ معالجة المشكلات السياسية، التي تعيق تطبيق السياسات المركزية على المستوى المحلي، تعدُّ خطوة أساسية لتطوير نظام الحكم المحلي في المملكة المتحدة، وضمان تقديم خدمات عامة أكثر كفاءة، وفاعلية، تلبي تطلعات المواطنين[(٢٧)].

شهد نظام الحكم المحلي في المملكة المتحدة تحديات كبيرة، عقب الإصلاحات التشريعية التي أُجريت عام (١٩٧٢)، والتي هدفت إلى توحيد الهيئات المحلية، وإعادة تنظيمها، عن طريق دمج القرى بالمراكز الحضرية. هذا الاندماج أفضى إلى تغييرات جذرية في التركيبة الإدارية، والمكانية، لتلك المناطق، إذ ظهرت مساكن جديدة، ومرافق، وخدمات، ترفيهية، توسعت لتلبي الاحتياجات المتزايدة للسكان، وهو ما أضفى انطباعًا إيجابيًا حول تطور الخدمات، وتحسين مستوى المعيشة، ومع ذلك لم تخلُ هذه العملية، من العديد من المشكلات التي أفرزها الاندماج. فاندماج المراكز، والوحدات الإدارية المتنوعة، أدى إلى تعقيد البنية التنظيمية، مما استدعى إعادة صياغة كاملة للهيكل الإداري، وهذا الأمر تطلب جهودًا كبيرة، ووقتًا مضاعفًا، لتطبيق الخطط التنظيمية الجديدة، لاسيَّما في ظل الحاجة إلى توحيد السياسات الإدارية، والخدمات، بين الوحدات التي كانت تعمل بشكل مستقل سابقًا، وسبب هذا التعقيد في حدوث ارتباك إداري، إذ أصبح من الصعب إعادة توزيع الصلاحيات، والمسؤوليات، بين الوحدات الإدارية المختلفة، فضلًا عن التحديات المتعلقة بإعادة التنظيم المكاني، والجغرافي، والتي شملت إعادة ترتيب البنايات، والمرافق العامة. كما تأثرت الخطة التنموية للخدمات بشكل ملحوظ نتيجة لهذا الاضطراب، ما أثَّر في جودة الخدمات المقدمة للسكان، وكفاءتها. علاوة على ذلك، أدى الاندماج إلى بروز بعض المشكلات في التنسيق بين الجهات الإدارية المختلفة، لاسيَّما في المناطق التي شهدت اختلافات ثقافية، واجتماعية،

(٢٧)صبحي محرم، اصلاح الحكم المحلي، ترجمة تقرير هيئة الأمم المتحدة، منظمة العربية للعلوم الإدارية، القاهرة، (١٩٧٧)، ص١٣٠.

بين القرى، والمدن، التي تمَّ دمجها. وقد أسهم هذا في خلق فجوات في تقديم الخدمات، وتأخير في تنفيذ المشاريع التنموية، لذلك يتطلب تجاوز هذه المعوقات اعتماد استراتيجيات تنظيمية متكاملة، تشمل تعزيز القدرات الإدارية، وتوفير الموارد اللازمة لإعادة الهيكلة، فضلًا عن وضع آليات واضحة للتنسيق، والتعاون، بين الوحدات المحلية المدمجة. هذا سيسهم في تحقيق الاستقرار الإداري، والتنمية المستدامة، وتحسين جودة الخدمات المقدمة للمواطنين، بما يتماشى مع الأهداف التي رسمها قانون الحكم المحلي لعام (١٩٧٢)[٢٨].

تُعَدُّ العلاقة بين الحكومة المركزية، وهيئات الحكم المحلي في الأقاليم التابعة لها، من أهم الجوانب التي تؤثر في فاعلية الإدارة المحلية، وكفاءتها، غير أنَّ هذه العلاقة تواجه العديد من المشكلات، التي قد تعيق تطور الهيئات المحلية، وديمومتها. على الرغم من التحديات التي سبق ذكرها، إلا أنَّ هناك مشكلات جوهرية، وحيوية، تتعلق بصلابة هذه الهيئات، وقدرتها على أداء مهامها على النحو المطلوب، ومن أبرز هذه المشكلات، هي العلاقة المالية بين الحكومة المركزية، وهيئات الحكم المحلي. ففي كثير من الأحيان، تعاني الهيئات المحلية من نقص الموارد المالية، ما يجعلها غير قادرة على تلبية متطلبات المواطنين، أو مواجهة الضغوط المتزايدة للخدمات العامة. هذا النقص في التمويل، يخلق حالة من التبعية المفرطة للهيئات المحلية تجاه الحكومة المركزية، مما يضعف استقلاليتها، وقدرتها على اتخاذ القرارات الملائمة، التي تخدم مصلحة المجتمعات المحلية بشكل فعَّال، وتتجلى هذه المشكلة المالية في سوء توزيع الموارد، والإيرادات، بين المركز، والهيئات المحلية، فغالبًا ما تحتكر الحكومة المركزية الجزء الأكبر من الإيرادات، في حين تُترك الهيئات المحلية بمصادر محدودة، لا توازي حجم الخدمات، والمسؤوليات المناطة بها. هذا الخلل في التوزيع المالي يخلق توترات مستمرة، ويضعف قدرة الهيئات المحلية على التخطيط السليم، وتقديم خدمات ذات جودة عالية، كما يزيد من الإحساس بعدم المساواة بين الأقاليم، والمجتمعات المختلفة. ومن هنا تبرز الحاجة الملحة، إلى إعادة النظر في آليات توزيع الموارد المالية، بين الحكومة المركزية، والهيئات المحلية، بما يضمن تحقيق مبدأ العدالة، والإنصاف، في توزيع الإيرادات. يجب تصميم نظام مالي تشاركي، وشفاف، يتيح للهيئات المحلية قدرًا أكبر من الاستقلال المالي، ويمكنها عن طريقه مواجهة التحديات الاقتصادية، والاجتماعية، التي تعاني منها مجتمعاتها. فضلًا عن ذلك، ينبغي تعزيز آليات المشاركة، والتنسيق، بين المركز، والهيئات المحلية، في إدارة الموارد المالية، وذلك لتجنب النزاعات، والصراعات، حول الحصص المالية، وضمان توزيع عادل، وفعَّال يحقق التنمية المتوازنة على مستوى جميع الأقاليم. كما يمكن أن تسهم الشراكات المالية بين المركز، والمحلي، في تحسين قدرات الهيئات المحلية على إدارة الموارد، وتنفيذ مشاريع التنمية، وإنَّ تعزيز العلاقة المالية بين الحكومة المركزية، والهيئات المحلية، يُعَدُّ حجر الزاوية في بناء نظام حكم محلي قوي، وفعَّال، قادر على تقديم خدمات عامة متميزة، تلبي احتياجات المواطنين، وتعزز من شعورهم بالمشاركة، والمسؤولية. لذلك فإنَّ تطوير هذه العلاقة، يتطلب مراجعة شاملة للسياسات المالية، والتشريعية، ذات الصلة، وإرساء قواعد واضحة تُنظم توزيع الإيرادات، والمصروفات، مع توفير الضمانات اللازمة لحماية حقوق الهيئات المحلية، في الحصول على التمويل الكافي[٢٩].

ويمكن القول: إنَّ معالجة المشكلات المالية، والهيكلية، التي تعترض العلاقة بين المركز، والهيئات المحلية، تعدُّ ضرورة استراتيجية لضمان استقرار النظام الإداري، وتعزيز فعَّالية الحكم المحلي، مما ينعكس إيجابيًا على التنمية الشاملة، وتحقيق رفاهية المواطنين في أنحاء المملكة المتحدة كافة.

(٢٨)محمد احمد اسماعيل، مصدر سبق ذكره، ص٤٢١.

(٢٩)محمود محمد حافظ، مصدر سبق ذكره، ص٥٣.

الخاتمة

يشكِّل نظام الحكم المحلي في المملكة المتحدة، نموذجًا فريدًا يجمع بين المركزية، واللامركزية، ضمن إطار قانوني، وإداري مرن، يسمح بإجراء التعديلات حسب الحاجة، والظروف السياسية، والاقتصادية. على الرغم من التقدم الملحوظ في تعزيز دور الهيئات المحلية، لا تزال الصلاحيات الممنوحة لهذه الهيئات محدودة نسبيًا، وهو ما يعكس الطبيعة الموحدة للنظام الإداري البريطاني. ولقد أدت سلسلة الإصلاحات التشريعية، التي شهدتها المملكة المتحدة خلال العقود الأخيرة، إلى توسيع صلاحيات المجالس المحلية، وتفعيل دورها في اتخاذ القرارات، لكنَّها لم تصل بعدُ إلى منح استقلالية كاملة، لاسيَّما من الناحية المالية، إذ تعتمد الهيئات المحلية بشكل كبير على المنح، والإعانات، الحكومية المركزية. ويشكل هذا الاعتماد تحديًا كبيرًا أمام تحقيق استدامة التنمية المحلية، وتنفيذ المشاريع التي تلبي حاجات المواطنين بكفاءة. وكما تواجه الهيئات المحلية تحديات تنظيمية، وإدارية، تتطلب تطوير آليات العمل الداخلي، وتعزيز التنسيق مع الحكومة المركزية، إلى جانب ضرورة رفع كفاءة الملاكات الإدارية، وتحديث الأنظمة الرقمية، والتقنية، المستخدمة في تقديم الخدمات. ولتحقيق تطلعات المجتمعات المحلية، من الضروري أيضًا توفير بيئة تشريعية داعمة، تمنح المجالس المحلية صلاحيات أوسع، وتضمن استقلالية أكبر في إدارة الموارد. في ظل هذه المعطيات، يبدو أنَّ مستقبل الحكم المحلي في المملكة المتحدة، مرهون بمدى الالتزام السياسي، والعملي، بتنفيذ الإصلاحات بشكل فعلي، مع التركيز على بناء نظام متكامل، يعزز من المشاركة الشعبية، ويحقق التوازن بين المركز، والمحليات، فنجاح هذا النظام سيؤدي إلى تحقيق تنمية مستدامة، تضمن تحسين جودة الحياة للمواطنين، وتعزز من الديمقراطية التشاركية على المستوى المحلي.

الاستنتاجات

1. صلاحيات الحكم المحلي في المملكة المتحدة محدودة نسبيًا، وتخضع لنظام مركزي يسمح بتعديل هذه الصلاحيات في أي وقت.
2. تؤكد الإصلاحات التشريعية توجهًا نحو نموذج لا مركزي تشاركي، لكنَّه يواجه تحديات كبيرة في التمويل، والموارد.
3. تعتمد الهيئات المحلية اعتمادًا رئيسًا على الدعم المالي من الحكومة المركزية، ما يحدُّ من استقلالها، وقدرتها، على اتخاذ قرارات فعَّالة.
4. توجد حاجة ملحة لإعادة النظر في آليات تمويل الهيئات المحلية، لضمان توزيع عادل، ومستدام، للموارد المالية.
5. تعزيز القدرات الإدارية، والتنظيمية، للمجالس المحلية، أمر ضروري لرفع كفاءة الأداء، وتحقيق التنمية المحلية.
6. يعتمد مستقبل الحكم المحلي على مدى نجاح تنفيذ الإصلاحات، وتوفير بيئة مستقلة ماليًا، وإداريًا، للمجالس.

7. لتحقيق تنمية مستدامة، ومشاركة حقيقية للمواطنين، يجب بناء نظام حكم محلي، متكامل، قادر على تقديم خدمات فعَّالة تلبي حاجات المجتمع.

قائمة المصادر والمراجع

أولًا- الكتب العربية

١. الجرف، طعيمة، القانون الإداري، القاهرة: مكتبة القاهرة الحديثة، (١٩٧٣).

٢. الحسن، يوسف، دراسات في الحكم المحلي: دراسة مقارنة، القاهرة: دار النهضة العربية للنشر، (١٩٧٥).

٣. الحمداني، سامي حسن نجم، الإدارة المحلية وتطبيقاتها والرقابة عليها، مصر: المركز القومي للإصدارات القانونية، (٢٠١٤).

٤. راضي، سمير جسام (مترجم)، الحكومات المحلية المناطقية في أوروبا: البنى التحتية والاختصاصات، بغداد، دار الشباب، (٢٠١٧).

٥. الرشود، عبد المحسن بن محمد، الإدارة المحلية في المملكة العربية السعودية، الرياض: مكتبة الأمانة العامة للنشر، (١٩٩٩).

٦. الشطناوي، علي خطار، القانون الإداري الأردني، عمان – الأردن: دار وائل للنشر والتوزيع، (٢٠٠٩).

٧. الشيخلي، عبد الرزاق، الإدارة المحلية: دراسة مقارنة، جامعة مؤتة، كلية الإدارة والعلوم الإدارية.

٨. الطماوي، سليمان، النظرية العامة للقرارات الإدارية: دراسة مقارنة، القاهرة: دار الفكر العربي، (١٩٧٦).

٩. الطماوي، سليمان، الوجيز في القانون الإداري: دراسة مقارنة، القاهرة: دار الفكر العربي، (١٩٨٢).

١٠. الطهراوي، هاني علي، قانون الإدارة المحلية في الأردن وبريطانيا، عمان – الأردن: دار الثقافة للنشر والتوزيع، (٢٠٠٤).

١١. العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية، التقارير الدورية الخامسة من العهد، المملكة المتحدة، (٢٠٠٧).

١٢. القيسي، عبد المجيد حسين، الإدارة المحلية في إنجلترا، بغداد: مطبعة الرابطة، (١٩٩٨).

١٣. كوران، يوسف، التنظيم الدستوري للمجتمعات التعددية في الدول الديمقراطية: دراسة مقارنة، العراق، مركز كردستان للدراسات الاستراتيجية، (٢٠١٠).

١٤. محرم، صبحي، إصلاح الحكم المحلي، ترجمة تقرير هيئة الأمم المتحدة، القاهرة: المنظمة العربية للعلوم الإدارية، (١٩٧٧).

١٥. محمد أحمد إسماعيل، النظام القانوني للجماعات المحلية الإدارية في إنجلترا، القاهرة: المكتبة الجامعية الحديثة، (٢٠١٣).

١٦. محمود محمد حافظ، القضاء الإداري: دراسة مقارنة، القاهرة: دار النهضة، (١٩٩٦).

١٧. النجار، زكي محمد، الدستور والإدارات المحلية: دراسة مقارنة، القاهرة: دار النهضة العربية، (١٩٩٥).

ثانيًا- الرسائل الجامعية

١. كاهي، مبروك، مقارنة بين النظامين: الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية العلوم السياسية، الجزائر، (٢٠٠٨).

ثالثًا- الكتب الأجنبية

1. Friends of the Earth, Beginners Guide to Local Authorities in England, 2002.

2. Hart, William, Introduction to the Law of Local Government and Administration, London: Butterworths, 1968.